رقمنة الجهاز المصرفي الجزائري كآلية لمحاربة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

Modernization of the Algerian banking system as a mechanism to combat the informal economy

موساوي سعاد[1]، تقرورت محمد[2]

[1] جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر)، sa.moussaoui@univ-chlef.dz

[2] (جامعة حسيبة بن بوعلي (الجزائر)، m.moussaoui@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام:2022/10/04 تاريخ القبول:2022/11/14 تاريخ النشر:2023/01/26

ملخص: هدفت هذه الدراسة الى شرح أهم المفاهيم المتعلقة بالتكنولوجيا المالية وضرورة رقمنة الجهاز المصرفي الجزائري لكي يستوعب التطورات الحاصلة في المنظومة المالية العالمية في ظل الثورة الرقمية، وانتشار ظاهرة الشمول المالي.

ولقد توصلت الدراسة الى أن الجزائر تعاني من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي والتي تخفض من الإيرادات الضريبية للدولة، ولازالت الجزائر تبذل الكثير من الجهود من أجل رقمنة الجهاز المصرفي الجزائري وخلق بنية تحتية داعمة للتحول الرقمي ولكنها لازالت متأخرة، وذات معدل منخفض في الشمول المالي.

كلمات مفتاحية: الشمول المالي، التكنولوجيا المالية، الاقتصاد غير الرسمي، البنوك الجزائرية.

تصنيفات JEL: G20 ، B26

Abstract:

This study aimed to explain the most important concepts related to financial technology and necessity of digitizing the Algerian banking system in order accommodate developments in the glogl financial system in light of the digital revolution, and the spreed of the phenomenon of financial inclusion.

The study concluded that Algeria suffers from informal economy,wich reduces the state's tax revenues, and Algeria is still making a lot of effrts to digitize the Algerian banking system and create an infrastructure supportive of digital transformation.

Keywords: financial inclusion; financial technology; informal economy; Algerian banks.

JEL Classification Codes : B26, G20

المؤلف المرسل: سعاد موساوي: sa.moussaoui@univ-chlef.dz

1.مقدمة

في أعقاب الأزمة المالية العالمية لسنة ألفين وثمانية ازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي من خلال خلق التزام واسع من الحكومات لتحقيق الشمول المالي، وتنفيذ سياسات يتم من خلالها تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع الى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، بالإضافة الى توفير خدمات مالية مبتكرة بتكلفة منخفضة من خلال مزودي هذه الخدمات، كما يعتبر الشمول المالي أحد القضايا الرئيسية التي تساعد الحكومة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي للدولة.

وفي ظل التطور السريع الذي يشهده العالم وبفضل تطور تكنولوجيا المعلومات في المجال المالي، ظهر جيل جديد من الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية والتي أصبحت منافسا قويا في الخدمات التي تقدمها المؤسسات التقليدية كالبنوك وشركات التأمين من وسائل الدفع والاقتراض وتحويل الأموال، وقد عرفت الكثير من الشركات التي تقدم حلولا مبتكرة في مجال المعاملات المالية والمصرفية تزايد ملحوظا، وأصبحت تنافس المؤسسات المالية من أجل الحصول على حصة في السوق، وهذا بسبب تطور أنظمة الحواسيب والذكاء الاصطناعي وهو ما أدى الى ظهور صناعة تمزج بين التكنولوجيا الحديثة والخدمات المالية والتي أصبحت تشكل ثورة في القطاع المالي والمصرفي.

الإشكالية: كيف يمكن النهوض بالجهاز المصرفي الجزائري لتعزيز دعائم الشمول المالي ومحاربة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر في ظل التطور التكنولوجي الحاصل؟

ومن الإشكالية تظهر لنا التساؤلات التالية:

- ماهي أهم سبل تحسين البيئة الرقمية في الجزائر؟
- ما هي أهم تحديات الشمول المالي في الجزائر؟
- ما هو حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وماهي أهم طرق قياسه؟
- كيف تسهم التكنولوجيا المالية في دعم وتعزيز الشمول المالي؟

فرضيات البحث: الجهاز المصرفي الجزائري يعاني من تأخر في مجال رقمنة القطاع.

- يمكن محاربة الاقتصاد غير الرسمي من خلال رقمنة القطاع المصرفي لزيادة التصريح بالأنشطة الاقتصادية وبالتالي خضوعها للنظام الضريبي السائد.
- انتشار التكنولوجيا المالية يساهم في زيادة معدلات الشمول المالي.

أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة الى تبيان أهمية رقمنة الجهاز المصرفي الجزائري ليستوعب التغيرات الطارئة في المجال الرقمي والتكنولوجي وبالأخص التكنولوجيا المالية والشمول المالي، كما تهدف أيضا الى ابراز أن الاقتصاد غير الرسمي ينمو في بيئة تقليدية وأن رقمنة القطاع الاقتصادي يخفض من عملية عدم التبليغ على عن الأنشطة الاقتصادية السائدة لإدارة الضرائب وهو ما يعرض الدولة لفقدان أوعية ضريبية.

منهجية البحث: تم الاعتماد على المنهج الوصفي فيما يخص عرض المعلومات المتعلقة بكل من الشمول المالي والتكنولوجيا المالية والاقتصاد غير الرسمي وتقييدها من مراجعها من: كتب ومقالات بالإضافة الى الاعتماد على المنهج التحليلي لتحليل المعلومات المتعلقة بالظاهرة المدروسة للخروج بجملة من الاستنتاجات.

2.رقمنة الجهاز المصرفي الجزائري وأهم تحديات الشمول المالي في الجزائر

يلعب الجهاز المصرفي دورا بالغ الأهمية في النظم الاقتصادية والمالية المعاصرة حيث يعتبر المسؤول عن وظيفة جمع المدخرات الكافية لتمويل التنمية الاقتصادية وتوزيعها، ومنح القروض المختلفة لزبائن البنك.

2. 1 الجهاز المصرفي الجزائري وسبل تحسين البيئة الرقمية

1 –1 مفهوم الجهاز المصرفي:

يقصد بالجهاز المصرفي مجموع المصارف العاملة في بلد ما والذي يضم مجمل النشاطات والذي يضم مجمل النشاطات التي تمارس بها العمليات المصرفية وخاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان، والسلطة المسؤولة عن السياسة النقدية وهي البنك المركزي والخزينة العامة (محمد ب.، 2005، صفحة 01).

يتكون الجهاز المصرفي من المصرف المركزي ومصارف أخرى من الدرجة الثانية تسمى بمصارف الودائع أو البنوك التجارية (في الجزائر تسمى بمصارف الودائع أو البنوك التجارية)، بالإضافة الى بنوك الأعمال أو البنوك المتخصصة ومصارف التنمية...الخ، والدور الأساسي الذي يقوم به الجهاز المصرفي هو اصدار وخلق

النقود أي كل من العملة الائتمانية (القانونية) والعملة الكتابية (الخطية) (محمد ز.، 2012، صفحة 07).

كما يعرف محمد عبد الفتاح الصيرفي الجهاز المصرفي " الجهاز المصرفي هو مجموعة المؤسسات والقوانين والأنظمة التي تتألف منها وتعمل في ظلها المصارف" (الصيرفي، 2014، صفحة 13).

2-1 سبل تحسين البيئة الرقمية في الجزائر

لقد كان لزاما على الجزائر أن تجد منفذا وتنطلق في تدابير جديدة لمواصلة طريق الإصلاحات، حيث أبدت الدولة اهتماما كبيرا بقطاع الاتصالات ووضعت إستراتيجية للانتقال نحو الحكومة الالكترونية من خلال مشروع الجزائر الالكترونية الذي يندرج ضمن تحديد وتنفيذ رؤية مستقبلية ومقاربة عملية لجعل الاقتصاد الرقمي يؤثر على النمو الاقتصادي ويشكل بديلا للمارد النفطية، وتهدف هذه الإستراتيجية التي تتضمن خطة عمل متماسكة وقوية الى تعزيز أداء الاقتصاد الوطني، كما انها تسعى الى تحسين قدرات التعليم والبحث والابتكار وانشاء كوكبات صناعية في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال ، والنقاط التالية تعكس قائمة الركائز الأساسية للإستراتيجيات الرقمية الوطنية وهي تشمل (طهرات، 2018، صفحة 43):

- ✓ تطوير البنية التحتية للاتصالات (مثل الوصول الى خدمات النطاق العريض) والاتصالات السلكية واللاسلكية)؛
- ✓ الترويج لقطاع تكنولوجيا المعلومات بما في ذلك تدويلها؛
- ✓ تفعيل خدمات الحكومة الالكترونية وتعزيز الوصول الى المعلومات العامة والبيانات؛
- ✓ الثقة (الهويات الرقمية، والخصوصية والأمن)؛
- ✓ تشجيع اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص؛ مع التركيز على القطاعات الرئيسية مثل الصحة، النقل والتعليم؛
- ✓ نشر الثقافة الالكترونية مع التركيز على الفئات المحرومة؛
- ✓ تطوير المهارات المتخصصة في تكنولوجيا الاعلام والاتصال؛

- ✓ معالجة التحديات العالمية مثل حوكمة الانترنيت وتغيير المناخ والتعاون الإنمائي.

وتجدر الإشارة أن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر لاتزال تعاني من النقائص التي تقف أمام الاندماج في الاقتصاد الجديد وما تحوز عليه الجزائر من مقومات لا يؤهلها للقيام بالمعاملات الالكترونية وتطبيقات التجارة الالكترونية، وهنا تظهر ضرورة الدعم والمساندة للأنشطة التي لها علاقة بتقنية المعلومات وتسريع استغلال التطبيقات المختلفة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالإضافة الى اعتماد سياسات حكومية من شأنها ترسيخ المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية وروح المبادرة الحكومية التي تصل الى إعطاء أهمية كبرى للاستثمار في البنية التحتية لشبكات الاتصالات، وفي مجال التحويلات المالية الالكترونية وتفعيل الامن المعلوماتي لتأمين أجهزة الدفع وتأمين مواقع الانترنيت ...الخ.

2.2 تحديات الشمول المالي في الجزائر

يعد القطاع المصرفي والمالي من الانشطة الاقتصادية الأكثر تأثرا بمظاهر العولمة وبالأخص الشمول المالي الذي له علاقة وطيدة بالجهاز المصرفي، أين كانت له انعكاسات سلبية وخصوصا الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والتي كانت لها أثار على الدول النامية ومن بينها الجزائر ونذكر منها ما يلي: (كريمة، 2020، الصفحات 152-153)

- ✓ ان من تداعيات الازمة المالية العالمية انخفاض السيولة وبالتالي صعوبة حصول المؤسسات على قروض بنكية لتمويل استثماراتها في الجزائر؛
- ✓ ارتفاع فاتورة الواردات يرجع الى زيادة مستويات التضخم في الأسواق العالمية التي كانت من مظاهرها ارتفاع أسعار المواد الزراعية ب4.1% ...الخ؛
- ✓ تراجع الدينار الجزائري أمام اليورو والدولار وكذا انخفاض مداخيل الصادرات وبالتالي فان الميزانية العمومية لا تستطيع دفع فاتورة الواردات مما يؤدي الى استنزاف الموارد المالية للدولة؛
- ✓ بلغ معدل النمو لسنة 2009 ب2.2 % وهو مستوى غير كاف لامتصاص البطالة وتنفيذ البرامج المسطرة.

2. 3 الجهود المبذولة لدعم البنية التحتية المالية للشمول المالي في الجزائر

كل إستراتيجية للشمول المالي تقوم على عاملي التكنولوجيا المالية والتنمية الرقمية، اللذان يعدان المعزز الأساسي لتلك الإستراتيجية والمساعد على انتشار وتعميم الخدمات المالية في إطار الشمول المالي الرقمي واذا قمنا بتحليل وضعية شركات التكنولوجيا المالية في الجزائر فسنجدها متراجعة جدا مقارنة مع الدول العربية ودول الشرق الأوسط وشمال افريقيا التي خطت خطوات كبيرة في هذا المجال تماشيا مع التحول الرقمي في العالم، وبالنظر الى الشكل رقم(01) والى التقرير الصادر عن مركز ومضة وبيفورت الذي يفصل في وضع التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية نلاحظ التأخر الشديد الذي تعاني منه الجزائر على مستوى الدمج الحقيقي بين المالية والتكنولوجيا من خلال شركات التكنولوجيا المالية، ففي حين يصل عدد هذه الشركات الى خمسة عشر شركة في دول تتميز بصغر المساحة وقلة عدد السكان مقارنة بالجزائر فإننا نسجل وجود شركتين فقط في الجزائر (كيحلي ل.، 2020، صفحة 39).

الشكل رقم 01: حصة الجزائر من شركات التكنولوجيا المالية لسنة 2017

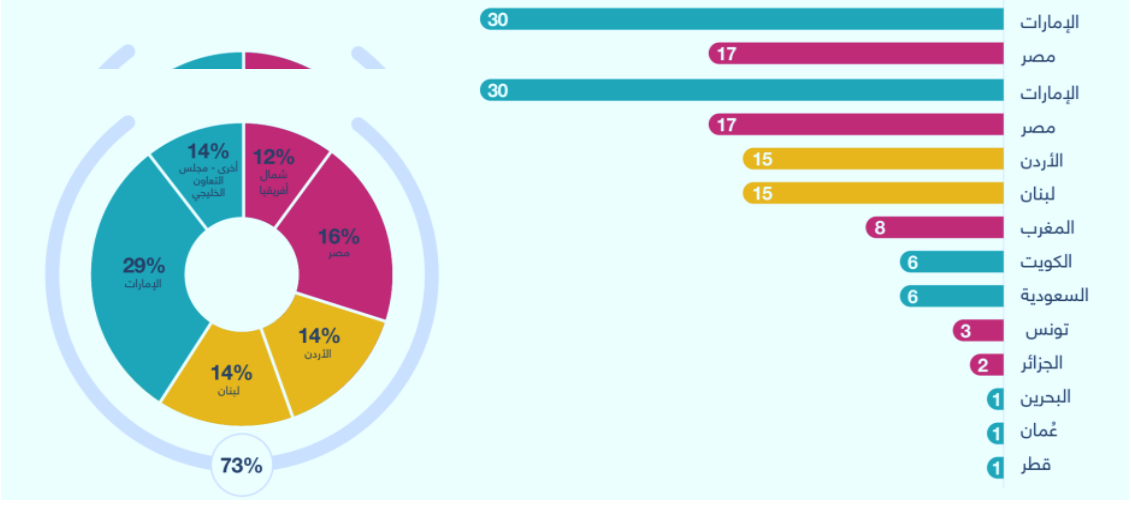

المصدر: مركزي ومضة وبيفورت)2017) التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا: توجهات قطاع الخدمات المالية، ص 14.

3. حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وضرورة دمجه في الاقتصاد الوطني

يمثل الاقتصاد غير الرسمي كافة الأنشطة الاقتصادية التي تحدث خارج الدائرة الرسمية للاقتصاد الوطني والتي تقوم الحكومة بضبطها، أي كل الأنشطة التي لا تقوم الحكومة بمراقبتها وتكون غير خاضعة للضرائب ولا تدخل ضمن الدخل الوطني والناتج الوطني الإجمالي.

نجد ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في كافة بلدان العالم ولكن بنسب متفاوتة وبتسميات مختلفة ، فعلى سبيل المثال في فرنسا وانجلترا يسمى الاقتصاد الخفي، وفي روسيا يسمى بالاقتصاد غير الرسمي، أما بالولايات المتحدة الامريكية فيسمى بالاقتصاد تحت الأرضي وقد أطلق عليه في الأدبيات الاقتصادية مصطلحات عديدة من بينها الاقتصاد غير المنظم، الاقتصاد الخفي، الاقتصاد الموازي، الاقتصاد غير المشكل أو المهيكل، الاقتصاد الأسود ، بالإضافة الى الاقتصاد الأرضي أو الاقتصاد تحت ضوء القمر واقتصاد الظل والاقتصاد غير المرئي (كواديكد، 2018، صفحة 162).

3 .1 ماهية الاقتصاد غير الرسمي

3. 1 .1 تعريف الاقتصاد غير الرسمي: ظهر أو تعريق للقطاع غير الرسمي في عام 1972 في إثر الدراسات التي بادر بها المكتب الدولي للشغل (BIT)، ثم ما فتئ أن اهتمت به المؤسسات المالية في الثمانينات، خصوصا من خلال الدراسة التي قام بها جاك شارم لحساب البنك الدولي بشأن تونس وبلدان المغرب العربي ونذكر من هذه التصنيفات (العروسي، 2018):

التعريف متعدد المعايير(multicritère) المعتمد من المكتب الدولي للشغل والذي تبنى أطروحة الباحث الإنجليزي في الأنثروبولوجيا الاقتصادية كيت هارت ، في تقريره في كينيا عام 1972 ويعد أصحاب هذا التعريف الاقتصاد غير الرسمي مثالا نموذجيا عن لما يعبر عنه باقتصاد السوق عند الاقتصاديين النيوكلاسيكيين ويعتمد هذا التعريف على سبعة معايير تتلخص في : سهولة دخول هذا المجال، استعمال الموارد المحلية، الملكية العائلية للمؤسسات صغر أنواع النشاط ، اعتماد تقانة ذات كثافة شغل عالية ومتكيفة محصلة تكوينية من خارج الأطر والنظم التعليمية؛ أسواق تنافسية غير مقننة.

3 .1. 2 خصائص الاقتصاد غير الرسمي

يتميز القطاع غير الرسمي الى حد كبير بعدة خصائص منها المهارات المكتسبة خارج التعليم النظامي، الدخول السهل، بمعنى أي شخص يمكنه الانضمام الى القطاع وبالتالي التحصيل على أرباح نقدية وعادة ما يتم تصنيف العمال الذين يشاركون في الاقتصاد غير الرسمي بأنهم مستخدمون)شوقي, ألوان الاقتصاد العشرة, 2019(25 .p , .

يتنوع نوع العمل الذي يتكون منه الاقتصاد الرمادي خاصة فيما يتعلق باستثمار رأس المال و التكنولوجيا المستخدمة والدخل الناتج ومعظم الاقتصاد الموازي ينتج من العمل الحر أو العمل الاسري غير مدفوع الاجر وعمل الباعة المتجولين وتلميع الأحذية وهواة جمع القمامة وتوجد أنشطة غير رسمية من المستوى الأعلى مثل شركات الخدمات الصغيرة أو شركات التصنيع، والتي لها قيود محدودة على دخول الأنشطة غير الرسمية من المستوى الأعلى لها والتي تتضمن ساعات عمل غير منتظمة ، ومع ذلك فان معظم العمال في القطاع غير الرسمي حتى ألائك الذين يعملون لحسابهم الخاص أو بأجر لا يحصلون على عمل امن أو مزايا أو حماية اجتماعية أو تمثيل وذلك عكس القطاع الرسمي وتعتبر الى حد كبير أشكال طفيلية وأكثر أواع العمل شيوعا في الاقتصاد غير الرسمي هم عمال البناء ، الباعة المتجولين وتشكل هذه الفئتين من (من 10 الى 15%) من القوى العاملة غير الزراعية في البلدان النامية واكثر من(5%) من القوى العاملة في البلدان المتقدمة . (شوقي، ألوان الاقتصاد العشرة، 2019، صفحة 26).

وفقا لمنظمة العمل الدولية OMT تتمثل الخصائص الرئيسية للاقتصاد غير الرسمي في (كواديكد، 2018):

- ✓ الدخل المنخفض بسبب قلة العوائد المتأتية من أنشطة الاقتصاد غير الرسمي والتي تكون غير خاضعة للضريبة؛
- ✓ عدم توفر الأمان الوظيفي واحتمال الطرد في أي وقت؛
- ✓ التمييز بين مختلف فئات العمال من أطفال ونساء وشباب؛

- ✓ طول ساعات العمل وذلك بسبب الدخل المنخفض والاعتماد على الأنشطة ذات كثافة في اليد العاملة؛
- ✓ انخفاض مستوى التدريب؛
- ✓ قلة الانضمام الى الضمان الاجتماعي أو عدمه؛
- ✓ انعدام السلامة المهنية؛
- ✓ انعدام أو قلة التمثيل العمالي؛

2-1-3 أسباب ظهور اقتصاد الظل: ان أبرز أسباب ظهور اقتصاد الظل ما يلي (المحامي، 2019، صفحة 29):

- ✓ الأنظمة الضريبية غير العادلة؛
- ✓ الأنظمة السياسية غير العادلة والتي بدورها أنظمة اقتصادية واجتماعية غير عادلة أيضا؛
- ✓ ان ارتفاع نسبة مساهمة الافراد في الضمان والتأمينات الاجتماعية ومعاشات التقاعد قد يدفع معظمهم الى البحث عن وظائف أخرى خفية أو غير رسمية؛
- ✓ مستويات الأجور المادية والمعنوية المتدنية؛
- ✓ تعقد الإجراءات الإدارية والتنظيمية وارتفاع الرسوم في أسواق العمل قد تدفع الافراد الى البحث عن فرص العمل المستترة؛
- ✓ تعقد الإجراءات الإدارية والتنظيمية والقضائية والأمنية في مختلف المؤسسات والهيئات الحكومية تدفع بالأفراد الى اتباع الحيل والسبل الكفيلة بتجاوزها؛
- ✓ الفجوة الكبيرة بين مخرجات المؤسسات التعليمية ومدخلاتها؛
- ✓ ظهور الفساد المالي والإداري يخلق اقتصاد الظل؛
- ✓ ارتفاع معدلات البطالة المقنعة؛
- ✓ نقص عرض السلع الاستهلاكية والرأسمالية وسهولة التلاعب في السلع التي توفرها الحكومة والتي يفترض أن يتم توزيعها من خلال المنافذ المختلفة التي تتولى الحكومة الاشراف عليها؛

2 .3 طرق قياس الاقتصاد غير الرسمي

توجد عدة طرق لقياس الاقتصاد غير الرسمي منها طرق القياس المباشر وطرق التقدير غير المباشر (كمال، 2020، الصفحات 162-163):

- **طرق القياس المباشر**: وتتمثل في طريقة المراقبات الجبائية وطريقة الأسئلة الاقصائية.
- **طرق التقدير غير المباشر**: وتتمثل في إحصاءات الحسابات الوطنية واحصاءات القوى العامل.
- **نموذج (M.I.M.I.C Multiple Indicators and Multiple Causes)**: يعتبر هذا النموذج من أحدث أساليب قياس الاقتصاد غير الرسمي، حيث أنه يمثل أحد مظاهر نماذج المعدلات الهيكلية التي تختبر العلاقة الإحصائية بين المتغيرات الكامنة والمتغيرات المشاهدة وواحد من أبرز نماذج المعادلات الهيكلية هو نموذج المؤشرات المتعددة والأسباب المتعددة (Multiple Indicators and Multiple M.I.M.I.C Causes)، يسمح هذا النموذج باختبار احصائي للمتغيرات الكامنة والتي تسمى أيضا المتغيرات غير القابلة للقياس ولكنها مرتبطة بمتغيرات قابلة للمشاهدة والقياس، هذه المتغيرات القابلة للقياس تعتبر من أهم محددات ذلك المتغير الكامن .
- **الطريقة النقدية**: تستند هذه الطريقة على فرضية جوهرية وهي أن المعاملات الاقتصادية غير الرسمية خارج المؤسسات المصرفية وتكون باستخدام النقود السائلة، فالتساؤل الأساسي في هذه الطريقة هو البحث عن كمية النقود التي يمكن تداولها في الاقتصاد اذ لم يكن هناك اقتصاد غير رسمي وتوجد طريقتين هما طريقة قوتمان Gutmain و Feige.
- **طريقة حساب استهلاك الطاقة**: يعتبر كل من Kanifimann and Kaliberda أن استهلاك الطاقة الكهربائية ينظر اليها بمثابة المؤشر الفيزيائي الأحسن لقياس النشاط الاقتصادي ككل (النشاط الرسمي وغير الرسمي) بمعنى أن النشاط الاقتصادي والكهرباء يتطوران بنفس الاتجاه والوتيرة.

3 .3 تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 1970 الى غاية 2017 وفق منهج

من خلال الشكل التالي نلاحظ أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر عرف تذبذبا خلال الفترة 1970-2017 مسجلا مستويات قياسية جد مرتفعة خلال فترة التسعينات قاربت عتبت 40% ويوضح الشكل التالي تطورات هذه النسب (دحماني، 2019، صفحة 336)

الشكل رقم02: تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي باستخدام منهج MIMIC

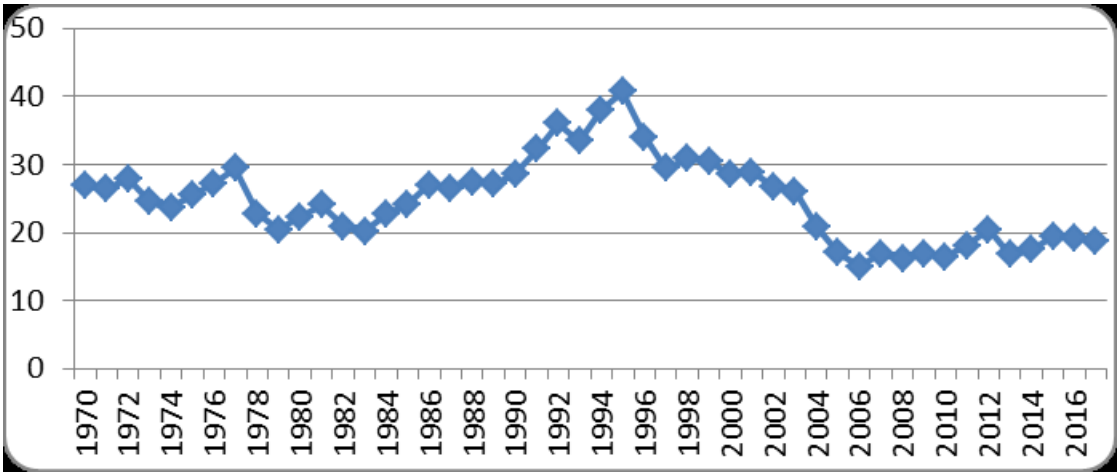

المصدر: مراد زايد، رضا دحماني، **تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر باستخدام منهج MIMIC**، مجلة الباحث الاقتصادي، مجلد07، ع12، ديسمبر 2019، ص 336.

من خلال الشكل نلاحظ أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر عرف تذبذبا ملحوظا خلال فترة الدراسة والتي يمكن تقسيمها الى فترات كالتالي:

الفترة الأولى 1970-1989: عرف حجم الاقتصاد غير الرسمي خلال هذه الفترة ثباتا نسبيا في حدود 24.74 % في المتوسط، بحيث انخفض الاقتصاد غير الرسمي الى مستوى أدنى له في حدود 20% وذلك خلال سنتي 1979 و1983 في حين بلغت أقصى قيمة له حوالي 29.44% في سنة 1977.

الفترة الثانية 1990 –1995: عرفت هذه الفترة ارتفاعا حادا في حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج الإجمالي ليرتفع من 27% الى حوالي 41 %خلال سنة 1975.

الفترة الثالثة 1996 –2017: عرفت هذه الفترة انخفاض حجم الاقتصاد غير الرسمي بوتيرة متسارعة خاصة خلال العشر سنوات الموالية لسنة 1996 اذ انخفض الى حوالي 15% في سنة 2006 بعدما كان في حدود 41% في سنة 1995 ثم عرف حجم الاقتصاد غير الرسمي ثباتا في حدود 15 الى 20% مسجلا بذلك أعلى نسبة في سنة 2012 والتي بلغت حدود 20.47%.

4. تطور التكنولوجيا المالية ومساهمتها في تطبيق الشمول المالي

4. 1 ماهية التكنولوجيا المالية

4. 1. 1 تعريف التكنولوجيا المالية:

التكنولوجيا المالية التي غالبا ما يشار إليها ب Fin Tech أو fintech، وهي التقانة والابتكارات التي تسعى لمنافسة الأساليب المالية التقليدية عند تقديم الخدمات المالية، حيث تعتبر صناعة ناشئة تستخدم التقانة لتحسين الأنشطة غي مجال التمويل وكمثال عن هذه التكنولوجيا استخدام الهواتف الذكية في الخدمات المصرفية أو ما يعرف بالبنوك الخلوية وكذلك خدمات الاستثمار عبر الهاتف المحمول (سعيدة، 2019)،

إن مصطلح "**الفينتك Fintech**" يتكون من مصطلحين " التكنولوجيا "، والمصطلح الثاني " التمويل " ، فهو يعني الشركات الناشئة المبتكرة ، التي تستعمل التكنولوجيا من أجل إعادة النظر في الخدمات المالية والمصرفية حيث انه في أعقاب الأزمة المالية لسنة 2008، غادر عدد كبير من المصرفيين والتجار المراكز المالية في العالم ، وشرعوا في مغامرات ريادة الأعمال (الاستثمار في رأس المال المغامر أو الجريء)، من اجل إعادة النظر في نموذج التمويل من خلال الابتكار المالي. (حرفوش، 2019، صفحة 727).

4. 1. 2 خصائص التكنولوجيا المالية

تتمثل أهم خصائص التكنولوجيا المالية فيما يلي (شارفي، 2020):

- ✓ الوصول لكل المستخدمين: تستهدف الشركات الناشئة كل الطبقات والفئات، وتقوم بتعزيز امكانياتها بشكل مستمر عن طريق الشراكات، أو إعادة تصميم المنتجات المصممة للعملاء ذوي الدخل المحدود؛
- ✓ الوصول لكل المستخدمين: تستهدف الشركات الناشئة كل الطبقات والفئات، وتقوم بتعزيز امكانياتها بشكل مستمر عن طريق الشراكات، أو إعادة تصميم المنتجات المصممة للعملاء ذوي الدخل المحدود؛
- ✓ الوصول لكل المستخدمين: تستهدف الشركات الناشئة كل الطبقات والفئات، وتقوم بتعزيز امكانياتها بشكل مستمر عن طريق الشراكات، أو إعادة تصميم المنتجات المصممة للعملاء ذوي الدخل المحدود؛
- ✓ تصميم محوره العميل: تقوم شركات التكنولوجيا المالية بالتركيز على طلبات المستخدم فتصمم منتجات بسيطة وسهلة؛
- ✓ السرعة: تسمح التحليلات القوية لشركات التكنولوجيا المالية بالحركة السريعة، اذ يتم انجاز المعاملات في بضعة دقائق مستفيدة من البيانات الضخمة والخوارزميات؛
- ✓ سياسة البيانات او الهواتف المحمولة: تستطيع هذه السياسة تحسين المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء كما تسمح لأصحاب الاعمال التجارية باتخاذ قرارات أفضل واستغلال الفرص؛

4 .1 .3 تطور التكنولوجيا المالية

تطورت التكنولوجيا المالية عبر المراحل الثلاث التالية: (حرفوش، 2019، صفحة 728).

المرحلة الأولى (1866– 1967): في هذه المرحلة تم وضع أول كابل عابر للمحيط الأطلسي واختراع جهاز الصراف الآلي، وقد اجتمعت التكنولوجيا والمالية من أجل تفجير الفترة الأولى للعولمة المالية.

المرحلة الثانية (1967– 2000): في هذه المرحلة بقيت التكنولوجيا المالية مهيمن عليها داخل قطاع صناعة الخدمات المالية التقليدية سهولة الوصول الى شرائح سكانية أوسع، من خلال العالم الافتراضي ومواقع التواصل الاجتماعي، والتي استخدمت التكنولوجيا المالية من اجل توفير المنتجات والخدمات المالية

وقد شهدت هذه الفترة بداية تقديم المدفوعات الالكترونية وأنظمة المقاصة، أجهزة الصراف، والخدمات المصرفية عبر الانترنيت.

المرحلة الثالثة (2008 . الى يومنا هذا): منذ الأزمة المالية العالمية، ظهرت شركات ناشئة جديدة والتي شرعت في تقديم منتجات وخدمات مالية مباشرة الى الشركات وعامة الناس ومن أسباب انتشار التكنولوجيا المالية بشكل سريع هو ما يلي:

- ✓ حدوث تطور هائل في الأدوات المالية وتوسع مجال التعامل بالتكنولوجيات المصرفية، بالإضافة الى التطور الهائل في تقنيات الدفع الالكتروني؛
- ✓ حدوث تطور هائل في الأدوات المالية وتوسع مجال التعامل بالتكنولوجيات المصرفية، بالإضافة الى التطور الهائل في تقنيات الدفع الالكتروني؛

سهولة التعامل في عالم التكنولوجيا المالية " الفينتك "، مقارنة بالعالم التقليدي الذي يستوجب التعامل فيه على الأقل فتح حسابات بنكية في الداخل والخارج وانخفاض التكلفة في التعامل بالتكنولوجيا المالية وسهولة الوصول الى خدمات جيدة دون تكاليف كبيرة.

4 .2 مجالات التكنولوجيا المالية.

تغطي التكنولوجيا المالية عدة مجالات فهي تتسم بالتنافسية العالية وسهولة الاستخدام وشفافة وفاعلة في نفس الوقت وهي تشمل المجالات التالية (أوقاسم، 2019) :

أ. الخدمات المصرفية (Banking): التمويل الشخصي، المدفوعات والمعاملات.

ب ـ التأمين (INSURTECH):

تساهم التكنولوجيا المالية في سرعة تطور صناعة التأمين وفق مختلف مراحلها من خلال:

- ✓ منتجات ذات حلول ابتكارية: باستخدام تحليل البيانات وانترنيت الأشياء والذكاء الاصطناعي حيث تولدت منتجات تأمينية وفق الطلب من خلال منصات P2P للتأمين.
- ✓ منصات التوزيع الرقمي.

- ✓ **ج ـ إدارة الأصول والثروات:** التوزيع، الاستشارة والنصح، إدارة المحافظ باستخدام الذكاء الاصطناعي والتعلم الالي Machine Learning (ML) تقوم بإدارة محافظ العملاء.

د . مجالات أخرى: أسواق رأس المال،Business to business (B2B) والتي تعمل التكنولوجيا المالية على إيجاد حلول خدماتية تكنولوجية موجهة بشكل خاص للشركات والمؤسسات المالية مثل البرامج المستعملة في العمليات المالية والتي تدعم الأمن المالي للعملاء مثل سلاسل الكتل.

بالإضافة الى التكنولوجيا التنظيمية Regtech: تسهل وتحسن التوافق التنظيمي باستغلال التكنولوجيات الجديدة كتحليل البيانات الضخمة Machine Learning.

4 .3 دور التكنولوجيا المالية وأثرها على الشمول المالي

4 .3 .1 دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي

تلعب التكنولوجيا المالية دورا مهما في تعزيز الشمول المالي الرقمي، فظهور كيانات مالية جديد متمثلة في شركات التكنولوجيا المالية من شأنه أن يدعم النظام البنكي والمؤسسات المالية من خلال تقديم حلول رقمية قائمة على الابتكار التكنولوجي في مجال التمويل، ومن أجل تحقيق الاستدامة، ظهرت معايير لإدارة المخاطر هي معايير ESG: البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة لدعم الأداء الاجتماعي في الميدان المالي ولتوظيف التكنولوجيا والحلول الرقمية لخدمة المجتمع والمحافظة على الاستقرار المالي (كحيلي، 2020، صفحة 30).

قدمت قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي منذ تأسيسها سنة 2011، رؤى وأفكارا حول طرق زيادة شمول الخدمات المالية ، حيث يحتوي اصدار عام 2017 على بيانات عن ملكية الهواتف المحمولة والاتصال بالأنترنيت، حيث يكشف عن فرص غير مسبوقة لتقليل عدد البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية ومساعدة مالكي الحسابات على استخدامها بصورة أكبر و بالطبع لا تكتفي التكنولوجيا الرقمية بمفردها لزيادة الشمول المالي ولضمان استفادة المواطنين من الخدمات المالية الرقمية يلزم توفر نظام دفع متطور، وبنية تحتية مادية جيدة ولوائح تنظيمية ملائمة وإجراءات وقائية

صارمة لحماية المستهلكين، ويلزم أيضا تصميم الخدمات المالية سواء كانت رقمية أم تناظرية بحيث تلبي احتياجات الفئات المحرومة مثل النساء والفقراء ومستخدمي هذه الخدمات لأول مرة الذين قد تكون مهارات القراءة والكتابة والحسابات لديهم متدنية فامتلاك هاتف محمول بسيط يمكن ان يتيح إمكانية الحصول على الحسابات المالية المستخدمة غبر الهاتف المحمول وغيرها من الخدمات المالية .

4 .3 .2 أثر الشمول المالي المترتب على التكنولوجيا المالية

في احدى دراسات صندوق النقد الدولي، قدم مؤشر للشمول المالي الرقمي يقيس التقدم في 52 من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية وخلصوا أن الرقمنة زادت من الشمول المالي بين عامي 2014 و2017 حتى في الحالات التي كانت تشهد تراجعا في الشمول المالي من خلال الخدمات المصرفية التقليدية وتقود قارتي افريقيا واسيا مسيرة الشمول المالي ولكن مع تفاوت كبير في البلدان ففي افريقيا تأتي في الصدارة غانا وكينيا وأوغندا وبالمقارنة يلاحظ أن استخدام الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية للخدمات المالية الرقمية أكثر محدودية ويرجع ذلك في بعض البلدان الى تغلغل البنوك مثلما هو الحال في تشيلي وبنما، وفي معظم البلدان تتطور خدمات الدفع الرقمي فتنشأ عنها عمليات اقراض رقمي حيث تجمع الشركات بيانات المستخدمين وتخرج بأساليب جديدة لاستخدام تحليل الجدارة الائتمانية ومن عام 2015 الى 2017 تضاعفت قيمة الإقراض المباشر من السوق الالكترونية وهو الذي يوصل المقرضين بالمقترضين مباشرة باستخدام منصات رقمية رغم أنه لا يزال مركزا حت الان في الصين والمملكة المتحدة والولايات المتحدة يبدوا أنه في ازدياد عبر أنحاء العالم الأخرى كما هو الحال في كينيا والهند (واخرون، 2020).

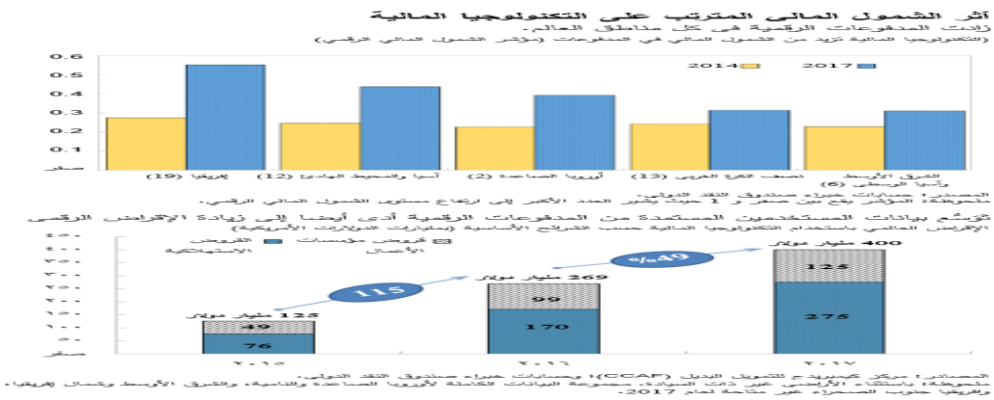

المصدر: صندوق النقد الدولي على الموقع:

https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/07/01/blog-digital-financial-inclusion-in-the-times-of-covid-19

5. الخاتمة

يعد الشمول المالي بعدا أساسيا في تحقيق المساواة بين مختلف فئات المجتمع، من خلال تمكينهم من الخدمات المالية والمصرفية الضرورية لتسوية معاملاتهم المالية وإقامة مشاريعهم وادخار فوائضهم المالية و توصف التكنولوجيا المالية على أنها تلك الخدمات والمنتجات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية وتتميز هذه التكنولوجيا بأنها أسرع وأرخص وأسهل ويمكن لعدد أكبر الوصول إليها الشركات الناشئة هي شركات صغيرة حديثة العهد تهدف إلى التوسع عن طريق إنشاء أسواق جديدة أو الاستحواذ على حصة كبيرة في الأسواق القائمة، وذلك من خلال تقديم عروض ذات قيمة وبالتالي فان الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية تسهم في زيادة الشمول المالي.

الجزائر كغيرها من دول العالم تعاني من ظاهرة الاقتصاد الخفي والتي عرفت تذبذبا خلال السنوات الفارطة وقد عرفت أعلى مستويات لها فترة التسعينات ولعل ذلك راجع الى الظروف الاقتصادية والسياسية التي عرفتها الجزائر أنذاك وهي لازالت الجزائر تبذل الجهود من أجل استيعاب التكنولوجيا المالية والعمل الالكتروني الرقمي، والتي تعتبر داعمة للشمول المالي رغم أنها متأخرة بشكل ملحوظ مقارنة بنظيراتها من الدول العربية.

التوصيات:

- ✓ التكنولوجيا المالية هي أداة لتقديم حلول مبتكرة تعزيز وإرساء البنى التحتية للمدفوعات الرقمية؛
- ✓ تعزيز وإرساء البنى التحتية للمدفوعات الرقمية؛
- ✓ ضرورة انفتاح المؤسسات المالية والبنوك وشركات التأمين الجزائرية على ابتكارات التكنولوجيا المالية وتبنيها بغية الرفع من جودة الخدمات المقدمة للعملاء وزيادة التنافسية؛
- ✓ تشجيع وتحفيز استخدام حسابات المعاملات؛
- ✓ تعزيز المنافسة العادلة وتحقيق التوازن بين الابتكار والاستقرار؛
- ✓ تطوير أمن الشبكات والعمل على حماية الأنظمة المالية بكل الوسائل المتاحة؛
- ✓ ولا يخفى علينا بأن هذه التكنلوجيا المالية أصبحت ضرورة حتمية على الدول من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي الذي بدأ يتوجه نحو الرقمنة والتعرف على المخاطر التي تنطوي عليها والبحث في سبل انعكاسها على البيئة المصرفية الجزائرية ووضع الإستراتيجيات اللازمة من أجل تبني الحلول الرقمية التي تخدم الاقتصاد الجزائري وهذا بالاستعانة بتجارب الدول التي حققت السبق في هذا المجال؛
- ✓ العمل على جعل النظام الضريبي عادل ومرن ويحقق المساواة بين مختلف فئات المجتمع هو الذي يجعل المواطن والمؤسسات الصغيرة تصرح بأنشطتها وبالتالي تدخل ضمن الاقتصاد الرسمي؛
- ✓ الرفع من حجم الاستثمارات في مجال التكنولوجيا المالية؛
- ✓ تشجيع المعاملات المالية الالكترونية؛ و وضع القوانين والأنظمة التي تحكم المعاملات الرقمية.

6. قائمة المراجع

1. اسلام جمال الدين شوقي. (2019). *ألوان الاقتصاد العشرة*. القاهرة: Arab group.
2. أولريك ايريكسون، فون أولمن، وبورفاكيرا واخرون. (2020). الشمول المالي في حقبة كوفيد 19. *صندوق النقد الدولي* .

3. بلوافي محمد. (2005). *مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظام المصرفي الجزائري*. تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

4. بوطلاعة محمد ، ساعد بخوش حسينة، بوقرة كريمة. (2020). واقع الشمول المالي وتحدياته –الاردن والجزائر نموذجا–. *مجلة اقتصاد المال والاعمال، 04*(02)، 152-153.

5. رمزي محمود ، محمد رمزي المحامي. (2019). *مافيا اقتصاد الضل وبنوك أوف شور*. الاسكندرية ، مصر: دار التعليم الجامعي .

6. زاوية رشيدة ، بلعور سعيدة سعيدة. (2019). التكنولوجيا المالية ودورها في تسريعالشمول المالي من اجل تنمية مستدامة. ملتقى وطني بعنوان صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية يوم 26 سبتمبر 2019: جامعة يحي فارس المدية .

7. زرياحن محمد. (2012). *النظام المصرفي الجزائري ودوره في التنمية الاقتصادية ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية*. جامعة وهران، الجزائر : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

8. سعيدة حرفوش. (2019). التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي. *مجلة افاق علمية* ، 726.

9. صليحة فلاق ، سامية شارفي. (2020). دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي – تجربة البحرين –. *مجلة العلوم الاجتماعية ةالانسانية* ، 302.

10. صندو ق النقد الدولي ،اديتا ناراين. (سبتمبر, 2016). التكنولوجيا الذكية تطلق لجناحيها العنان. *مجلة التمويل والتنمية*، صفحة ص21.

11. صورية شنبي ، السعيد بن لخضر. (2018). أهمية الشمول المالي في تحقيق (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية). *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 03*(02)، الصفحات 118-119.

12. عباس لحمر، عمار طهرات. (2018). واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر وسبل اندماجها في الاقتصاد الجديد. *مجلة الاقتصاد والمالية، 04*(01)، 43.

13. كمال العروسي. (2018). *التجارة الموازية والتهريب في الفضاء الحدودي التونسي – الليبي (1988-2012)تشخيص وافاق في ظل عولمة متخفية* . بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات .

14. لمياء عماني ،وفاء حمدوش،عائشة سلمة كحيلي. (2020). استراتجية الشمول المالي : رؤية جديدة لمكافحة الفقر. *مجلة أداء المؤسسات الاقتصادية (ABPR)، 09*(02).

15. لمياء عماني، وفاء حمدوش، عائشة سلمى كيحلي. (2020). استراتجية الشمول المالي: رؤية جديدة لمكافحة الفقر. *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، 09*(02)، صفحة 39.

16. لمياء عماني،وفاء حمدوش،عائشة سلمى كيحلي. (2020). استراتجية الشمول المالي: رؤية جديدة لمكافحة الفقر. *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (ABPR)، 09*(02).

17. محمد عبد الفتاح الصيرفي. (2014). *ادارة البنوك.* (14، المحرر) عمان، الاردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.

18. مراد زايد رضا، رضا دحماني. (ديسمبر, 2019). تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي باستخدام منهج MIMIC. *مجلة الباحث الاقتصادي، 07*(12)، صفحة 336.

19. وحيون كمال. (2020). أهم طرق قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي. *مجلة اقتصاديات ش مال افريقيا، 16*(22).

20. وهيبة عبد الرحيم،الزهراء أوقاسم. (2019). التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب . *مجلة دراسات اقتصادية* ، 354،355.

21. يوسف بودلة،حمزة كواديكد. (ديسمبر, 2018). الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر واشكالية دمج أنشطته في قنوات الاقتصاد الرسمي _دراسة تحليلية. *مجلة الحقار للدراسات الاقتصادية المركز الجامعي تندوف*(3)، صفحة 162.